كلمة

سيادة الرئيس

زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية التونسية

في "المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب"

يلقيها عنه بالنيابة السيد صلاح الدين معاوي
الوزير المعتمد لدى الوزير الأول المكلف بحقوق الإنسان
والاتصال والعلاقات مع مجلس النواب

دوربان، 31 أوت - 7 سبتمبر 2001

السيد رئيس المؤتمر،
السادة رؤساء الدول والحكومات،
حضرات السادة والسيدات،

يسعدني بمناسبة إنعقاد «المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب» على أرض جمهورية جنوب إفريقيا الشقيقة أن أتوجه إلى فخامة الرئيس تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، بخالص عبارات الشكر على استضافته لهذا المؤتمر في هذا البلد الذي تمكّن بفضل كفاح وتضحيات أبنائه المخلصين وعلى رأسهم الزعيم نيلسن منديلا، من القضاء نهائيا على نظام الميز العنصري، الذي كان انتهاكا صارخا للقيم الإنسانية وخرقا واضحا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وإذ أنوّه في هذا الإطار بما تبذله منظمة الأمم المتحدة وجميع الأطراف المشاركة الأخرى من مجهودات صادقة للتصدي لمختلف مظاهر العنصرية والتعصب وبناء عالم تتعايش فيه جميع الأطراف على اختلافها وتسوده قيم التسامح والتضامن والتكافل، فإني أتمنى أن تكلّل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح بما يجسّد إلتزام المجموعة الدولية الراسخ بمكافحة مختلف مظاهر التمييز والكراهية.

حضرات السادة والسيدات،

تعتبر حقوق الإنسان جملة من المبادئ والقيم المستمدة من تراكمات موروث الحضارة الإنسانية والتي يسعى الإنسان من خلالها إلى التعبير عن توقه للكرامة والحرية على قدم المساواة، دون اعتبار للعرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الجنس أو الأصل الاجتماعي. وقد عكست المواثيق والعهود الدولية هذه المبادئ والقيم التي تطوّرت مضامينها تماشيا مع تطوّر الإنسانية وتعلقها بكرامة الإنسان وحريته على أوسع نطاق ممكن ودون تمييز على أي أساس كان.

وإننا مدعوون اليوم إلى مزيد تعميق الوعي بشمولية حقوق الإنسان والعمل سويا على تسوية مخلفات الماضي وما كان لها من تأثير على الأفراد والشعوب، وذلك بترسيخ أسس التضامن والتسامح والشراكة المبنية على التعاون ومساعدة الأطراف الضعيفة، بما يضمن للأجيال القادمة غدا أفضل تنتفي فيه مختلف مظاهر العنصرية والتعصب بكل أشكاله.

حضرات السادة والسيدات،

إنّ ما عانته البشرية سابقا من انعكاسات مختلف مظاهر العنصرية والكراهية، وما صاحب ذلك من ممارسات في حق عدد من الشعوب، قد ساهم في تغذية النزاعات المسلحة وأدّى إلى تفشي مظاهر الكراهية العنصرية وبروز أنظمة تعتمد الميز العنصري. وإنّ إفساح المجال لتنامي العنصرية والكراهية يؤدي بالضرورة إلى التنكر لأبسط مقومات حقوق الإنسان ويحمل في طياته تهديدا للسلم والأمن في العالم.

وإننا نعتبر أن ما تشهده اليوم بعض المجتمعات من تفشي ظاهرة العنف ضدّ الأجانب تقف وراءها وتغذيها حركات متطرفة بدافع

عنصري، وتنامي النزاعات العرقية المسلحة والتفاوت الواضح في نسق التنمية والتطوّر بين مختلف مناطق العالم، وما تشهده بعض المجتمعات من مظاهر الفقر والمرض وانعدام الآفاق، وما تحمله من مخاطر الفرقة والتعصب العرقي، فضلا عمّا تشهده بعض المجتمعات والفئات الضعيفة من تهميش، من شأن كل هذا أن يجد في ظل التحولات السريعة التي يشهدها عالمنا اليوم منافذ للبروز والتنامي، مما يزيد في إذكاء مشاعر العداء بين الشعوب ويهدد الأمن والسلم ويدعونا إلى مزيد العمل الجماعي لمعالجة مختلف هذه المظاهر وغيرها والتي لا نرى مبررا لوجودها اليوم.

إنّ المظاهر المختلفة للكراهية والعنصرية التي نتابعها اليوم في عدد من مناطق العالم، تؤكّد أنها ظواهر عالمية تهمّ المجتمع الدولي بأسره. ويبقى القضاء عليها مسؤولية مشتركة للبشرية جمعاء. ونحن ندعو بهذه المناسبة إلى إتخاذ تدابير ملموسة للتصدّي لهذه الظواهر المخلّة بالكرامة الإنسانية ووضع الآليات الكفيلة بإدراك هذه الغاية في إطار التضامن الدولي.

السيد رئيس المؤتمر،
السادة رؤساء الدول والحكومات،
حضرات السادة والسيّدات،

إنّ العولمة بما أفرزته من تشابك للمصالح وترابط وثيق بين مختلف المجتمعات، قد وفّرت في نفس الوقت المناخ المناسب لتكريس البعد التضامني في العلاقات الدولية والذي من شأنه أن يساهم بقدر كبير في القضاء على مختلف المشاكل الدولية وفي مقدمتها مشكلة العنصرية والكراهية بمختلف أشكالها وتنامي ظواهر عدم التسامح.

ولئن أدّت ظاهرة العولمة إلى تمتين الترابط بين مختلف المجتمعات والنهوض بالاقتصاد العالمي، فقد أفرزت في المقابل تفاوتا واضحا في جني ثمارها، وهو مايدعونا إلى إيجاد الحلول الملائمة للتصدّي لما يمكن أن يبرز من جرائها من مظاهر التهميش والإقصاء والتي من شأنها تغذية مشاعر الكراهية والعنصرية.

وهي مناسبة نذكّر فيها بمقترحنا الداعي إلى إنشاء «صندوق عالمي للتضامن»، الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة وتبنّته عديد المنظمات الدولية الأخرى، ونحن نعتبر أنّ الإسراع في إنجازه هو تأكيد على الإلتزام الدولي بقيم التضامن للقضاء على مظاهر الفقر والتهميش في العالم التي تشكّل في جانب كبير منها أرضيّة خصبة لتنامي مشاعر الكراهية والممارسات العنصرية.

وفي هذا الإطار نودّ أن نشير إلى أنه رغم عمق النوايا الحسنة التي عبّرت عنها المجموعة الدولية لمكافحة تلك المظاهر السلبية، فإنّ منطقة الشرق الأوسط تشكّل بؤرة للتوتّر بسبب تمادي إسرائيل في سياساتها وممارساتها العدوانية وانتهاكاتها المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، رغم ما أقرّته الشرعيّة الدولية وكافة القرارات الأممية ذات الصلة والتي أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

حضرات السادة والسيدات،

إنّنا في تونس واعون بما يفرضه التصدي لمختلف مظاهر العنصرية من عمل دؤوب لتكريس قيم حقوق الإنسان واحترام معاييرها، وقد عملنا منذ تحول السابع من نوفمبر 1987، على إرساء مشروع حضاري قوامه صيانة كرامة المواطن وتكريس حقوقه

المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية دون تمييز أو إقصاء، وترسيخ قيم الإخاء والتضامن والتسامح.

ومن هذا المنطلق، عملنا على تعزيز قيم التضامن والتآخي داخل المجتمع التونسي. فبادرنا بإنشاء «الصندوق الوطني للتضامن»، إضافة إلى آليات تضامنية أخرى، بهدف معالجة السلبيات التي قد ترافق التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي تشهدها بلادنا بفعل انخراطنا في مسار العولمة ومراهنتنا على تطوير بلادنا اعتمادا خاصة على مواردنا البشرية.

كما صادقنا على المواثيق الدولية المعنية بمكافحة العنصرية واستضفنا ببلادنا سنة 1995 ندوة دولية حول التسامح توجت بـ«إعلان قرطاج حول التسامح».

وإنّ مشاركتنا اليوم في هذا المؤتمر والمسؤوليات التي اضطلعت بها بلادنا للإعداد له، تعكس ما نوليه من أهمية لمثل هذه التظاهرات التي نعتبرها مناسبة لدعم مجهودات المجتمع الدولي للتصدي لمختلف مظاهر العنصرية وتكريس قيم حقوق الإنسان أينما كان ودون انتقائية، بما يحقق طموحات شعوبنا وتطلعاتها المشروعة.

وفي الختام أجدد لكم تمنياتي بالنجاح والتوفيق لأشغال مؤتمركم.

والسلام.